مركز الدراسات المتوسطية والدولية

Center for Mediterranean and International Studies

الاستشارة الوطنية حول اصلاح نظام التربية والتعليم في تونس: قراءة سوسيولوجية في محاور الاستشارة ومستقبل المصعد الاجتماعي

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

تقدير موقف

سبتمبر 2023

انطلقت يوم الجمعة 15 سبتمبر 2023 في تونس الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم تحت شعار "من أجل نظام جديد للتربية والتعليم". تهدف هذه الاستشارة الى تجميع آراء التونسيين ومقترحاتهم ومُختلف تصوراتهم حول إصلاح المنظومة التعليمية، كخطوة نحو إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي وقع تضمينه في الفصل 135 من دستور جويلية 2022. تشمل هذه الاستشارة مراحل التعليم من المرحلة التحضيرية، الى الابتدائي والثانوي والعالي إضافة إلى منظومة التكوين المهني. احتوت الاستشارة على أسئلة مُتعددة الاختيارات مع إمكانية التعبير الحر وتضمين بعض الاقتراحات، وذلك ضمن خمسة محاور كبرى توزّعت بين مسائل التربية في مرحلة الطفولة المُبكّرة والاحاطة بالأسرة، برامج التدريس ونظام التقويم والزمن المدرسي، التنسيق بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتكامل بينها، جودة التدريس والتكنولوجيا الرقمية، تكافئ الفرص والتعليم مدى الحياة. تمتد الاستشارة على مدى شهرين، في محاولة لاستهداف أكبر عدد ممكن من المشاركين مما يسمح -وفق تصريحات الفاعلين السياسيين- ببلورة مقاربة إصلاحية تشاركية. تُعبّر هذه الاستشارة في جانب منها على رهانات الدولة فيما يتّصل بما يُعرف بالمصعد الاجتماعي، من خلال ما تُقدّمه السياسات العمومية من رؤى ومشاريع تتعلّق بتعميم التعليم وتكافئ الفرص وخلق إمكانيات جديدة للتكوين والتشغيل.

لا تنفصل هذه الاستشارة على استراتيجيات الدولة الوطنية الحديثة فيما يهم مسائل التربية والتكوين والإصلاحات المُتواترة التي أُحدثت منذ الاستقلال؛ والتي تراوحت مُخرجاتها -وفق الاحصائيات والدراسات- بين كثافة المتكوّنين وهشاشة التكوين في ظل تطور مسارات التعلُّم وطلبات سوق الشغل ونوعية المهن والمُكتسبات والمهارات. في نفس السياق، تواصل تعويل رئيس الدولة على منطق الاستشارات كآلية تُعبّرُ من وجهة نظره على تشريك الجميع في مسارات وتصورات "الاصلاح". تطرح الاستشارة الوطنية حول اصلاح نظام التربية والتعليم مجموعة من الملاحظات ذات الطبيعة السوسيولوجية فيما يهم الأسئلة المُقترحة وطريقة تبويبها والمحاور المطروحة، كما يعود الرهان السياسي ليطفو على رأس القراءات ذات العلاقة بالغاية والنتيجة من إطلاق مثل هذه الاستشارة، التي تناقضت أسئلتها مع عناوين محاورها، والغاية من اطلاقها.

تضمّنت الاستشارة الوطنية حول اصلاح التربية والتعليم خمسة محاور كبرى. تضمّن المحور الأول دمجا بين التربية في مرحلة الطفولة المبكرة والاحاطة بالأسرة، في إحالة على ربط بنيوي بين الأسرة كمؤسسة أولى للتنشئة الاجتماعية وتربية الطفل في مراحله الأولى. رغم الوجاهة السوسيولوجية لهذا الربط، فإن هذا المحور الذي تضمّن أربعة أسئلة وخانة للتعبير الحر، مع وجوب اختيار مقترحات الإجابات بين 5 و3 و2 واختيار واحد، لا يمكن له أن يُعبّر على شروط وكيفيات هذا

الربط لعدم وجود أسئلة ذات صلة بالأسرة، أو مقترحات تتعلّق بوجود استراتيجية واضحة لتعزيز دور الأسرة حتى تقوم بدورها التربوي والتوعوي ومرافقة الطفل. بل شملت الأسئلة ما يتعلّق بالطفل فقط. يُظهر هذا التناقض غياب البناء المنهجي المتوازن من خلال طرح مسألتين {الطفل والأسرة} ووجود أسئلة تهم مسألة وحيدة وهي الطفل. في نفس الإطار، اشتمل المحور الثاني 5 أسئلة وخانة للتعبير الحر مع أسئلة ذات صبغة بيداغوجية صرفه تتعلق ببرامج التدريس ونظام التقويم. لا يمكن لمثل هذا المحور أن يجمع مقترحات ذات وجاهة ومقبولية علميّة إذا ما وقع جمع الإجابات من قبل المختصين في المجال وأهل الاختصاص واجابات أخرى من غير الفاعلين مباشرة في العملية التربوية؛ حيث لن تكون الإجابات بالضرورة ذات طبيعة متناسقة لاختلاف ملامح وتأثيرات الزمن المدرسي بين الولي والتلميذ أو الطالب وبين المربي والطاقم الإداري لمختلف المؤسسات التربوية. سوف تكون عملية جمع تقاطعات الأجوبة متناقضة بدرجة كبرى مما يُعطّل قراءة الإجابات وفق منطق وشروط استخراج النتائج والتصورات. أما عن المحور الثالث والمتعلق بالتنسيق بين أنظمة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والتكامل بينهما، فقد تضمّن هذا المحور رُباعي الأبعاد {التربية/ التكوين المهني/ التعليم العالي/ التكامل بينهما}، ثلاثة أسئلة فقط وخانة للتعبير الحر، مما يطرح السؤال حول سبب عدم إيلاء هذا المحور الذي يبدو كتكثيف لعملية الإصلاح، الاهتمام اللاّزم من حيث الأسئلة وعرض ما يمكن تقديمه من إصلاحات. بالنظر في محتوى المحور الرابع، فقد قدّمت الاستشارة ثلاثة أسئلة حاولت تجميع الإجابات حول مسألة جودة التدريس والتكنولوجيا الرقمية، في الوقت الذي لاتزال فيه الدولة التونسية متأخرة في ترتيب الدول المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية وتعطّل المشاريع ذات الصلة بالرقمنة وتوفير التشريعات ذات الصلة. يجمع هذا المحور بين التدريس والتكنولوجيا الرقمية دون وجود أسئلة ذات علاقة بكيفية تطوير وتوفير البنية التحتية الرقمية للمؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، أو كيفية تحقيق ما يُسمّى بالانتقال الرقمي، في خطوة أولى نحو تحقيق جودة التدريس. أخيرا، ينقسم المحور الخامس الى جزئين: جزء يتعلق بتكافؤ الفرص وجزء آخر يهتم بالتعليم مدى الحياة. احتوى هذا المحور على أربعة أسئلة لا يمكن لها أن تُعبّر على منطوق المحور لغة وسوسيولوجيا. حيث تنفتح مسألة تكافؤ الفرص على البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيرها، دون أن تُحدّد الأسئلة المقترحة نوعية الفرص وكيفية جعلها مُتكافئة. كما أعادت الأسئلة احياء تجربة التعليم مدى الحياة والتي تُعتبر من تحصيل الحاصل باعتبار أن هذه المسألة محسومة بمقتضى القانون ومضمونة بنص التشريعات منذ سنوات. اختزلت الاستشارة ملامح الإصلاح المنشود لمنظومة التربية والتكوين عبر مراحله المختلفة في 19 سؤالا مع خانات للتعبير الحر قد تتضمّن مُقترحات من خارج النحور المُخصص لها. كما أظهر الاستبيان ما يمكن تعريفه بالاختصاص الحصري لعملية الإصلاح التربوي لوزارات مُحدّدة دونا عن الوزارات الأخرى أو الهياكل الوطنية المعنية بالتربية والتعليم والتكوين والاحاطة النفسية والاجتماعية. كما تناقض البناء السوسيولوجي للأسئلة مع الطبيعة العلمية للمحاور ورهاناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفلسفة العملية الإصلاحية التي تتطلّب توفير موارد مادية ولوجيستية ضخمة في ظل الازمة المالية الخانقة، وارتفاع كُلفة التمدرس في تونس وفق الاحصائيات المتوفرة. في نفس السياق، لا تُقدّم الاستشارة ما يُفيد

بانفتاحها على التعليم الخاص في مراحله الابتدائية أو الثانوية أو التعليم العالي. كما تظهر الاختلالات في بناء الاستشارة في صيغتها المُقترحة والمُوحّدة والتي وضعت على ذمّة مختلف الفئات الاجتماعية. في هذه النقطة بالذات، تنهار القيمة العلمية {سوسيولوجيا} للاستشارة، حيث كان من المفترض تقسيم الأسئلة وفق المحاور المقترحة، بين جزء خاص بالتلاميذ وآخر خاص بالطلبة، وجزء يهم الإطار التربوي وآخر يتوجه نحو الإطار الإداري وأيضا جزء يتعلق بعموم المواطنين؛ مع إمكانية ولوج المشاركين في الاستشارة وفق البيانات التي تتضمّنها شروط الدخول لموقع تضمين الاجابات. قد يبدو هذا المقترح عسير التنفيذ تقنيا أو ماديا، غير أن طبيعة عمليات الإصلاح وفي ظل أهمية الرهان الذي تُمثّله هذه الخطوة وتداخل الاختصاصات، يفرض من جانب الضرورة العلمية مثل هذا التعدد والتوجه نحو مختلف الفاعلين. لذلك، كان من الممكن تنظيم حوار شامل يضم كافة المتدخلين في العملية التربوية من تلاميذ وطلبة ومربين واداريين، وممثلي المجتمع المدني ومختلف المهتمين بالشأن العام من أولياء وناشطين. لذلك، تدل هذه القراءة المقترحة لسوسيولوجيا الاستشارة الوطنية حول اصلاح منظومة التربية والتكوين، على صعوبة تجميع المقترحات بقدر ما سوف تُفرز إشكاليات جديدة ربما لم تتفطّن الدولة الى خطورتها وانعكاساتها على السياسات العمومية المتعلقة بحلم المصعد الاجتماعي.

يظل الرهان على المسألة التربوية شأنا وطنيا يهم مختلف الفئات الاجتماعية، ورهانا ذو أبعاد مختلفة لا يمكن تغيير ملامحه ومضامينه بسياسات ارتجالية ومن دون ترتيب العلاقات بين مختلف الفاعلين من سلطة اشراف وتلاميذ وطلبة ومجتمع متعدد الفئات والأفكار. يظل هدف التعليم الجيّد باعتباره نقطة من نقاط أهداف التنمية المُستدامة، نقطة الارتكاز وقاعدة الانطلاق في اتجاه بناء الدولة وتجديد ميكانيزمات اشتغالها والمحافظة على استمرارية مرافقها الحيوية، وعلى رأسها التعليم كمحرك رئيسي لمختلف ورشات الإصلاح.